

قانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٩٠

يربط حساب ختامي موازنة هيئة القطاع العام للصناعات الغذائية
عن السنة المالية ١٩٨٨/٨٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يربط حساب ختامي كل من الاستخدامات والإيرادات الفعلية لهيئة القطاع العام للصناعات الغذائية عن السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بـ مبلغ ٥٨١٢٤٣٦٧٦ جنيهها (نقط وقطر وقطرة
خمسين وواحد وثمانون مليونا ومائتان وثلاثة وأربعون ألفا وستمائة وستة وسبعون
جنيها لا غير) وذلك وفقا لما يلى :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

يربط حساب ختامي الاستخدامات الجارية عن السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بـ مبلغ
٣٩٤١٤٣٣٣٧ جنيهها (نقط وقطرة ثلاثة وأربعة وتسعون مليونا ومائة وثلاثة وأربعون
ألفا وثلاثة وسبعة وثلاثون جنيها لا غير) موزعة على الباقين التاليين :

(أ) الباب الأول : أجور بمبلغ ١٩١٩٧٩٢ جنيهها .

(ب) الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٣٩٢٢٣٥٤٥ جنيهها .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

يربط حساب ختامي الاستخدامات الرأسمالية عن السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بـ مبلغ
١٨٧١٠٠٣٣٩ جنيهها (نقط وقطرة مائة وسبعة وثمانون مليونا ومائة ألف وثلاثمائة
وتسعة وثلاثون جنيها لا غير) موزعا على الباقين التاليين :

(أ) الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٤٩٦٥٠٧٥ جنيهها .

(ب) الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٨٢١٣٥٢٦٤ جنيهها .

٣- الإيرادات الجارية :

يربط حساب ختامي الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية عن السنة المالية ١٩٨٨/٦٧ بمبلغ ٣٩٤١٤٣٣٧ جنيها (فقط وقدره ثلاثة وأربعة وتسعون مليونا ديناراً وثلاثة وأربعون ألفاً وثلاثمائة وسبعة وثلاثون جنيهاً لا غير).

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

يربط حساب ختامي الإيرادات الرأسمالية بالباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة عن السنة المالية ١٩٨٨/٧٧ بمبلغ ١٨٧١٠٣٣٩ جنيهاً (فقط وقدره مائة وسبعة وثمانون مليوناً ومائة ألف وثلاثمائة وتسعة وثلاثون جنيهاً لا غير).

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يعصم هذا القانون بخاتم الدولة، ويفقد كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٤١٠ هـ (٣١ مايو سنة ١٩٩٠).

حسني مبارك